اتفاقية بازل - ٣
إصلاح الخلل الذي سمح بالأزمة المالية العالمية

علي بدران*
مدير وخبير مصرفي،
عضو نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة منذ صيف ٢٠٠٨ واستمرار تداعياتها، والتي تسببت بها بعض المصارف الكبيرة في الولايات المتحدة، كانت الأسوأ منذ عام ١٩٢٩ وأزمة الركود الكبير عام ١٩٣٨ في عهد فرنكلين روزفلت. وأسوأ ما فيها إن مسبّبيها استفادوا من تبعاتها الكارثية دفع ثمنها المواطن على حساب ادخاراته وغذائه وخدماته وسياسات دولته. فكان لا بد من إعادة النظر في القوانين والتشريعات والقواعد الدولية التي تنظم عمل المصارف.

وبعد مناقشات واجتماعات للجنة بازل، أعلن محافظو ومدراء ٢٧ مصرفاً مركزياً وهيئة رقابية من كبرى اقتصاديات العالم في ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠ الماضي، من مدينة بازل السويسرية موافقتهم على الاتفاقية الجديدة المتعلقة بمعدّل الملاءة الدولية "Capital Adequacy". والتي من شأنها إدخال تشريعات وإصلاحات إضافية للقوانين التي تحدد ملاءة المصارف بغية تقوية رساميلها والتشدد في مكونات رأس المال، ورفع مستوى احتياطاتها . هذه الاتفاقية قد تحدث تغيرات جذرية في العمل المصرفي الذي تعرض لهزّة كبيرة خلال الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المتعددة منذ ما يزيد عن السنتين ولغاية اليوم. ولمواجهة أي تهديد لأزمات مالية مستقبلية ومعالجة نقاط الضعف التي سمحت بوقوع الأزمة، وتتطلب هذه الاتفاقية التي تم الترحيب بها كبرى المؤسسات المالية والدولية موافقة مجموعة الدول العشرين (G20) في اجتماعها المقبل في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠ أو قبل نهاية السنة الحالية في مدينة سيول في كوريا الجنوبية لإعلان ولادة اتفاقية أو توصيات بازل٣ .

أول إصدارات لجنة بازل كان اتفاقاً عام ١٩٨٨ في مدينة بازل، حول احتياطيات المصارف وإدارة مخاطرها . فكانت اتفاقية بازل-١ عام ١٩٩٢ والإضافات العديدة عليها عام ١٩٩٦ وصولاً إلى اتفاقية بازل-٢ عام ٢٠٠٤ وهي تطوير نوعي وكميّ لاتفاقية بازل-١ التي تطبق حالياً وكان الالتزام بها العام ٢٠٠٧. وركّزت على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي Regulatory Capital من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، بحيث تكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف. وكانت بازل-٢ تمثّل ثقافة جديدة هي إدارة المخاطر "Risk Management" وحالياً بدأ عهد اتفاقية بازل-٣ لإصلاحات إضافية لتقوية رساميل المصارف. على أن تصدر الصيغة النهائية لمجموعة التوصيات الصادرة عن لجنة بازل الموضوعة قيد التشاور والنقاش منذ بداية سنة ٢٠١٠ ووصول المواقف الأميركية والأوروبية المتعارضة حول نقاط عديدة في الاتفاقية حول معدل الملاءة الدولية إلى صيغة مقبولة. على أن تطبق أحكامها مع مطلع عام ٢٠١٣ على غرار اتفاقيتي بازل-١ وبازل-٢ اللتين استغرقتا سنوات للتنفيذ.

من المفترض أن تجيب مقررات بازل-٣ على ما أبرزته الأزمة المالية العالمية خلال الأعوام الماضية من خلل كبير في النظام المصرفي العالمي، ومن وجود ثغرات لجوانبَ عديدة في بازل-٢ من اجل حماية المصارف من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها . تجسّد بانهيار مصارف عملاقة مثل **ليمان برذرز** Lehman Brothers رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة، الذي أعلن إفلاسه في ١٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ وكان المؤشر لبداية الأزمة المالية العالمية .

وبالتوقف عند أسباب سقوط هذا المصرف الاستثماري الأميركي العملاق، الذي عمره ١٥٨ سنة والذي دفع بالاقتصاد العالمي إلى السقوط، وجود غالبية أصول فاسدة "Toxic Assets" متصلة بقروض رهن عقاري

* alihbadran@yahoo.com

في محفظته، ومطالبة مصرفي **غولدن ساكس** و **جي بي مورغان** بتسديد مستحقات على **ليمان برذرز** المنافس الأبرز في أعمال المضاربة على قروض الرهن العقاري وتمويل صناديق التحوّط والمنتجات المالية والمشتقات المعقدّة. وما تبعه من شراء **بنك أوف أميركا لمصرف ميريل لينش** لإنقاذه. علماً أن مصرف **غولدمان ساكس** كان مهدداً بالسقوط لولا سخاء الأموال الفيدرالية عليه بسبب ضغوط اللوبي المصرفي القوي في الولايات المتحدة ووجود مواقعَ حكومية لبعض المصارف.

ومما زاد الأزمة وجود أدوات ومنتجات مالية ومشتقات في أغلب الأحيان معقدة كثيراً غير واضحة الشروط ولا طريقة عملها المنهجي، وكانت تسوّق إلى الأفراد والشركات والمصارف وإبهارهم بتوقعات أرباح قياسية في حين كانت بالواقع أصولاً فاسدة انهارت أسعارها بصورة دراماتيكية نتيجة أنشطة المضاربة على المشتقات المركبة والمعادن والمواد الأولية والبترول. ممّا أدى إلى ضخ مئات المليارات تكبدتها الحكومات في عدد من الدول لإنقاذ مصارف كبرى كان البعض منها في وضع بالغ السوء.

هل تحمي اتفاقية بازل-٣ الجديدة المصارف من الأزمات المالية في المستقبل والتصدّي لنقاط الضعف التي كانت سبباً لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية أولاً ثم انتشارها بشكل غير مسبوق الى النظم المالية والمصرفية؟ وما هي ابرز الإصلاحات في التوصيات الجديدة لبازل-٣ ، واقع المصارف اللبنانية خلال الأزمة المالية وأسباب عدم التأثر بها، ومدى انعكاس هذه الاتفاقية والتحديات على المصارف اللبنانية.

أبرز الإصلاحات في مضمون بازل-٣

تتركز أهم التوصيات في اتفاقية بازل-٣ في التشدد وتضييق مفهوم رأس المال الذي يدخل في معدل الملاءة، وجعله أكثر تحديداً وشفافيةً باستبعاد الأدوات التي لا يمكنها استيعاب خسائر مباشرة، وإضافة حسابات جديدة إلى الموجودات المثقلة التي يترتب عليها متطلبات رأسمالية.

حسب الاتفاقية الجديدة المقترحة إن معدل كفاية الرساميل، أو معدل الملاءة الدولية بقيت كما هي ٨ في المئة تحتسب كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر. غير أن هذه النسبة تغيّرت ولم تعد ٤ في المئة كحد أدنى للأموال الخاصة الأساسية (Tier One) و٤ في المئة كحد أقصى للأموال الخاصة المساندة (Tier Two) بل أصبحت ٦ في المئة (Tier One) و٢ في المئة فقط (Tier Two) اعتباراً من العام ٢٠١٥.

وبذلك يكون مفهوم رأس المال الأساسي (Tier One) مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة، وأدوات رأس المال غير المشروطة بعوائدَ أو بتاريخ استحقاق. أي أن يكون رأس المال قادراً على استيعاب أي خسائر فور حدوثها.

إن التشدد في مكونات رأس المال، أدخل تعديلاً جذرياً على مكونات الأموال الخاصة الأساسية ، لناحية نسبة الـ ٦ في المئة في (Tier One) بحيث جعل أغلبها ، أي نسبة ٤,٥ في المئة تقتصر على رأس المال المدفوع وعلى

الاحتياطات والأرباح غير الموزعة أي حقوق المساهمين (Common Equity) .

أما رأس المال المساند (Tier Two) فقد تم استبعاد عدد من الأدوات التي كانت سابقاً محتسبة ضمن رأس المال الأساسي وتقتصر على الأدوات لخمس سنوات على الأقل. وأنواع من الاحتياطات النقدية ومجمع الضرائب والتي يمكنها تحمّل الخسائر قبل أية مطلوبات للغير على المصارف أبرزها الودائع. ويشكّل ذلك تحوّلاً في بنية رساميل المصارف ودرجة أعلى من الشفافية تجاه الأسواق والمودعين وحاملي سندات المصارف.

- **إلزامية تكوين احتياطي لحماية رأس المال خلال الأزمات:** توصي الاتفاقية الجديدة بضرورة تخصيص رأس مال إضافي، أي تكوين هامش يعرف برأس المال الاحتياطي لحماية رأس المال خلال الأزمات. على أن يتشكّل من حقوق المساهمين الصافية كما في (Tier One) . وهذا الاحتياطي لم يكن موجوداً في بازل-١ ولا في بازل-٢. والهدف منه القابلية السريعة لامتصاص أي خسائر طارئة بحيث تكون نسبة ٢,٥ في المئة من الموجودات المرجّحة بأوزان المخاطر. وفي المجمل يصبح على المصارف أن تجمّد ما يعادل ٧ في المئة من قيمة استثماراتها الخاضعة للمخاطرة المالية على شكل رأس مال إضافي وظيفته الحماية في مواجهة الأزمات الطارئة . وفي حال استعمال هذا الاحتياط يجب إعادة تكوينه تدريجياً من خلال عدم توزيع الأرباح على المساهمين.

- **تخصيص رأس مال إضافي مقابل العمليات التجارية** كالاعتمادات المستندية وبوالص الاستيراد والتصدير في صلب الموجودات. وبالتالي يزيد من كلفة عمليات التجارة الخارجية على المستوى العالمي، على الرغم من المستوى المتدني لمخاطر

هـذه العمليات خصوصاً الإعتمادات المستندية حتى في حال تخلّف المستـورد أو فـاتح الإعتماد عن الدفع، فـإن الإعتماد المستندي في غالبية الأحيان لا يتحول إلى داخل الميزانية لأن الوثائق التي يقبلها المصرف تمنحه سيطرة تامة على البضائع التي يتم استيرادها.

- **تكويـن مؤونـات لأخطـار متوقعـة أثنـاء الفـورة الاقتصادية وفـترات الانتعاش** تحسّباً لسنوات الركـود، والحؤول دون اتباع سياسـات تسليفية والتمويل المفـرط للأنشطة الاقتصادية خلال فـترات النمو، مما يؤدي إلى احتفاظ المصارف برساميلَ متدنية نسبيـاً خـلال فـترة الانتعاش. والـذي ساهم إلى حـد كبير في تضخيـم فقاعة أسعار الموجـودات وخاصـة العقارية. من خلال تساهـل المصـارف وتوسعها في منـح القروض والتسليفات على اعتبـار أنها متدنية المخاطر نسبياً عندما يكون النمو الاقتصادي جيداً. إلا أن احتفـاظ المصارف برسملة أعلى لحمايتها تجاه أي أزمـة مالية في المستقبل قـد يحدث أزمة ركود حادة في الاقتصاد العالمي ويطيل مداه، والـذي لا يزال يعالج تداعيات الأزمة المالية الأخيرة .

فالمبـدأ الاقتصـادي عندما يعاني الاقتصاد مـن ركود شديد لا تنطبق القواعـد المعتـادة. التقشف يقضي على الأهـداف التي وضع من اجلها عندمـا يحاول الجميع تسديـد الديون ويؤدي إلى الانكماش والركود، وفي المقابل من الضروري للدولة أن تنفق للخروج من الأزمة.

- **تعزيز مسألة السيولة.** تسعى توصيات بازل-٣ إلى تعزيز السيولة لحمايـة المصـارف تجـاه الأزمات الماليـة في المستقبـل لأنها جزء أساسـي من الاستقـرار والنمو، وأحد ركائـز الربحيّة التي تستند إليهـا المصـارف حول العـالم بشـكل أساسـي إلى التمويل قصير الأجل لمنـح التسليفات والدخـول في استثمـارات متوسطة وطويلة الأجل حيث يشكل فرق الاستحقاقات مصدراً مهماً لربحيّتها.

كانـت مشكلة السيولة هـي الأبرز التي تعرضت لها المصـارف خلال الأزمة الماليـة العالميـة، عندمـا اهتزت الثقـة بالنظـام المصرفي العالمـي. وهناك توصيـات في بـازل-٣ لإيجاد معيار عالمـي للسيولة يتطـرق إلى صلب العمل المصرفي. بالرغم من إعطاء موضوع ملاءة الرساميل أهمية اكبر على سيولة الموجـودات نظـراً لقدرة السلطـات النقدية أو المصـارف المركزية ما دامت المصـارف مليئة على ضخّ السيولة خـلال الأزمات وهذا ما حصل في الأزمة المالية العالميّة. وتقترح لجنة بازل في موضوع السيولة اعتماد نسبتين:

الأولى: نسبـة السيولة الجاهزة للمـدى القصير، أي نسبة تغطية السيولة (LCR) بمعنـى إجبـار المصـارف على خفض اعتمادهـا المتواصل على التمويـل قصـير الأجل وفرض نسبـة سيولة عالية تمكنها مـن مواجهة أي أزمـة جديدة . وتحتسب بتنسيب الأصول ذات السيولة العالية التي يحتفظ بها المصرف لمدة ٣٠ يوماً من التدفقات النقديّة لديه.

الثانيـة: نسبـة قياس السيولـة البنيوية في المدى المتوسـط والطويل ، أي مـدى توفر مصـادر التمويل المستقـرة لنشاطات المصـرف الاستثمارية والتسليفية (NSFR).

إن تطبيق هذه النسبة سيكون لها تأثير على الوظيفة الأساسية للمصارف، أي الوساطة وتحويـل الآجال ، وكذلك على قدرة المصارف على الإقراض، عدا عن زيادة كلفة الإقراض الناتج عن زيادة السيولة مما يؤدي إلى ارتفاع الفوائد. إن النسب المقترحة من متطلبات السيولة المتوسطة والطويلة الأجل ليست بالأمر السهل لانعكاس ذلك على الأرباح نتيجةً لتراكم السيولة وإلى اضطرار المصارف لزيادة مصادر التمويل.

ومن التوصيات أو التعديلات المطلوبة في بازل-٣ التالي:

- تنظيـم وتوحيـد مركزيّـة سـوق المشتقـات (Derivatives) والاستثمارات العالية المخاطر وممارسات التسنيد وإعادة التسنيد المعقـدة وممارسات إدارة المخاطـر بحلول العـام ٢٠١٢، وتوحيد قوانـين ومعايـير المحاسبة علـى المستوى الدولي بحلـول منتصف العام ٢٠١٢.

- الحصـول على تصديق لإنشاء الصناديق الاستثمارية التحوطية (hedge funds) والتـي ستكون ملزمـة بالإفصاح عن حساباتها بشفافيّـة للسلطـات الإشرافيّـة وكذلـك تنظيم عمـل الصناديق الإستثماريّة الخاصة خصوصاً الأجنبيّة.

- تنظيم ومراقبة عمل "وكالات التصنيف الإئتماني" "Credit Rating Agencies"

- وضـع قوانـين وتشريعـات في المصـارف المتعلقة بمنـح مكافآت وحوافـزَ للعاملـين والمديريـن التنفيذيّين الذين يمنحـون قروضاً وصفقـات تتضمّـن مخاطـر كبيرة على المـدى القصـير. وتعزيز المراقبـة الاشرافية الفعالة على تلك الممارسات والمساهمة في دعم تكافؤ الفرص.

الجديـر بالذكر أنّ أحد المـدراء التنفيذيّين في مصـرف غولدمان ساكس الأميركي وهو أكبر مؤسّسـة مصرفيّة استثماريّة في العالم لويد بلانكفين تقاضـى مكافأة خلال العـام ٢٠٠٨ بقيمة حوالي ٤١ مليـون دولار وفي أوجّ الأزمة تقاضى بلانكفين ٨٦٣ ألف دولار في سنة ٢٠٠٩.

- التشديد على اضطلاع مجلس إدارة المصرف بمسؤوليته الكاملة عن المصرف بما في ذلـك استراتيجية أعماله ومخاطره وتنظيمه والحوكمـة، نظـراً لأهميتهـا، نتيجة المشـاكل الكثـيرة التي برزت خلال الأزمة في ممارسـات الحوكمة من خلال مراقبة غير كافية من قبل مجلس الادارة وإدارة المخاطر.

تاريخ بدء سريان توصيات بازل-٣

اعتبـاراً من ٢٠١٣/١/١ سيبدأ التطبيق التدريجي لاتفاقية بازل-٣ بحيث يتـمّ ترك السنتين المقبلتـين ٢٠١١ و ٢٠١٢ بدون موجبـات، وذلك لإعطاء

اقتصاديات العالم فرصة إضافيّة خاصة الإقتصاد الأميركي والأوروبي للخروج من الأزمة الماليّة وحالة الركود ومعاودة النمو. أي أنّ التطبيق سيكون خلال فترة زمنيّة انتقاليّة من ٦ سنوات تبدأ في ٢٠١٣/١/١ وتنتهي في ٢٠١٩/١/١. وبحلول السنة ٢٠١٥ يجب على المصارف أن تكون قد رفعت أموال الإحتياط إلى نسبة ٤,٥ في المئة وهو ما يعرف one capital ratio-core tier وبحلول العام ٢٠١٩ ترفع بنسبة إضافيّة ٢,٥ في المئة وهذا ما يعرف بـ Counter – cyclical.

المصارف اللبنانيّة ونجاحها في تخطّي الأزمة الماليّة العالميّة

لبنان كان الإستثناء الوحيد في منطقة الشرق الأوسط في تخطّي أسوأ الأزمات الماليّة العالميّة ضمن بيئة سياسيّة وأمنيّة تهتزّ من حين لآخر، في حين تجهد الكيانات الإقتصاديّة لاستعادة بعض عافيتها وفي الوقت ذاته واصل القطاع المصرفي اللبناني نموّه بالرغم من الأزمة مستنداً إلى عدّة وقائع أبرزها:

- **اعتماد المصارف اللبنانيّة على الودائع كمصدر أساسيّ**، وليس على أسواق الإئتمان كما في الدول المتقدّمة. إذ أنّ الودائع المصرفيّة هي المحرّك الأساسي لنموّ النشاط المصرفي. وبلغت الودائع المجمّعة للمصارف اللبنانيّة بحدود ١٠٤ مليار دولار وإجماليّ الموجودات المجمّعة بحدود ١٢٤ مليار دولار لغاية تموز (يوليو) ٢٠١٠. بحيث شكّلت الودائع بحدود ٨٣,٢ في المئة من إجمالي المطلوبات (١).

إنّ ميزة المصارف الغنيّة بقاعدة الودائع تكتسب أهميّة كبيرة في أوقات صعبة كالتي يمر بها العالم. لأنّ مصدر التمويل من الودائع أكثر استقراراً من المصادر التمويليّة الأخرى. لا سيما المتعلّقة بتمويل الأسواق حيث

الخطورة. ومن المفترض أن تشكّل الودائع أغلبيّة موارد المصارف على غرار القروض التي تشكّل أغلبيّة أصولها.

بالتالي لم تعرف المصارف اللبنانيّة خلال الأزمة الماليّة الشحّ في السيولة أي أزمة الإئتمان "Credit Crunch" على غرار ما حصل لدى أكبر المصارف العالميّة.

السيولة الموجودة لدى المصارف اللبنانيّة من أعلى النسب عالميّاً بحسب المعايير الإقليميّة والدوليّة، وبات اعتمادها إلى جانب الكفاية في رأس المال ممّا أتاح للمصارف أن تبقى بعيدة عن مفاعيل الأزمة العالميّة. كما أنّ السيولة العالية لا تعطّل عمليّة التسليف بل تسمح بتعزيز إمكانيّة تمويل حاجات القطاع العام والخاص إضافةً أنّها تمثّل جزءاً مهمّاً من الإستقرار والنمو.

- **حجم الأموال الخاصّة المكوّن الأبرز لإجمالي موارد المصارف** اللبنانيّة والتي ارتفعت إلى حوالي ٩ مليار دولار في تموز (يوليو) ٢٠١٠. **وشكّلت الأموال الخاصة بحدود ٧,٤ في المئة من إجمالي ميزانيّة المصارف. و ٢٧,٤ في المئة من مجموع التسليفات للقطاع الخاص في نهاية تموز ٢٠١٠.** وهي تعتبر نسب جيّدة ومرتفعة بالمقارنة مع ما هو سائد في الصناعة المصرفيّة العالميّة. وبالتالي لدى المصارف اللبنانيّة قدرة بفعل رساميلها والمؤونات المقتطعة من استيعاب بسهولة زيادة الديون المشكوك بتحصيلها (NPL) بنسبة ٥٠ بالمئة. وبالتالي وجود مستوىً جيد من الأموال الخاصة والملاءة تمّ تحقيقه على مدى سنوات طويلة وبتحفيز وطلب من المصرف المركزي شكل ضماناً تجاه الأزمة العالميّة الماليّة وتداعياتها. كما أنّ معدّل الملاءة المثقل بأوزان المخاطر في المصارف اللبنانيّة حسب اتفاقيّة بازل -١ أكثر من ٢٠ في المئة، فيما يبلغ معدّل الملاءة المحتسب على أساس بازل-٢ حوالي ١٢ في المئة، في حين أنّ توصيات بازل-٣ أبقت النسبة على ٨ في المئة، إنّما تختلف في مقاربة المخاطر المصرفيّة.

- **الدور الرقابي للسلطات النقديّة في لبنان والتعاميم** التي حالت دون انزلاق المصارف اللبنانيّة في مستنقع المشتقّات الماليّة المعقّدة، أو سندات الرهن العقاري التي أدّت إلى خسائرَ بمئات المليارات للمصارف الدوليّة. وكانت السبب الأول لأزمة السيولة الكبيرة التي ضربت تلك المصارف، وفي تفجير الأزمة الماليّة صيف ٢٠٠٨.

وبالتالي تجنّبت المصارف اللبنانيّة الدخول في مضاربات وفي لعبة المشتقّات والأدوات الماليّة الخارجيّة. وكانت محدودة في بعض المصارف بسبب عدم القدرة على استخدام الرافعة الماليّة "Financial Leverage Ratio" أي نسبة الدين إلى حقوق المساهمين. وكانت النتيجة خروج المصارف اللبنانيّة معافاة من الأزمة الماليّة، وتحوّلت إلى حالة ثقة ونجاح كان من نتائجها تدفق الودائع الخارجيّة.

- تمكّن المصارف اللبنانيّة من احتواء الأزمة الماليّة واستمرار توسّع وانتعاش عمليّة التسليف بشكلٍ طبيعي، حيث سجّلت معدّلات قياسيّة في وقت كانت تسليفات المصارف في تراجع قويّ في معظم أنحاء العالم تقريباً. ويعود السبب في ذلك إلى تميّز المصارف اللبنانيّة بنسبةٍ عالية من السيولة مع رافعة استدانة منخفضة الأمر الذي يمكّنها من تلبية الحاجات الإقتصاديّة المتزايدة وشجّع ذلك سياسات المصرف المركزي المحفّزة للتسليف بالليرة من خلال دعم الفوائد والإعفاءات من الإحتياطيّ الإلزامي. ممّا أدّى إلى تراجع دولرة التسليفات ممّا يعيد الدور الفاعل إلى الليرة في الإقتصاد ويؤمّن قدرة أكبر للتحكّم بالتطوّرات والأحداث الإقتصاديّة. وبلغت إجمالي محفظة القروض والتسليفات لغاية تموز (يوليو) ٢٠١٠ بحدود ٣١,٧٠ مليار دولار بزيادة حوالي ٢٠ في المئة عن الفترة ذاتها لسنة ٢٠٠٩. وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب التاريخيّة في لبنان.

وبدأ التنافس المصرفيّ يشهد عمليّات توظيف الموارد، وأهميّة متزايدة بدأت تعطيها المصارف اللبنانيّة لتطوير خدمات ومنتجات التجزئة من قروضٍ للأفراد بمختلف أنواعها إضافةً لقروض الإسكان والمنافسة الكبيرة بين المصارف لمنح هذا النوع من القروض السكنيّة وبشروطٍ وآجال مختلفة. إضافةً لزيادة أوجه التعاون مع المؤسّسات الرسميّة وغيرها على صعيد إنجاز بروتوكولات بين المصارف وصندوق تعاضد القضاة ووزارة الزراعة ووزارة المهجّرين وتمّ إصدار التعاميم من المصرف المركزي بهذا الخصوص.

- المصارف اللبنانيّة ما زالت تعمل ضمن الدور التقليدي للمصرف التجاري على عكس العديد من المصارف الدوليّة حيث تداخلت العمليّات المصرفيّة التقليديّة وبين العمليّات الإستثماريّة وتضخّمها من خارج ميزانية المصارف لقسمٍ كبير من رأس المال واقترابها من حافة الإفلاس، بسبب إلغاء الفواصل بين المصارف الإستثماريّة والمصارف التجاريّة في الخارج مما أدّى إلى تصاعد فقاعة الأسواق وصولاً إلى الأزمة الماليّة العالميّة حيث تعاظمت المصالح الماليّة لمصارف الإستثمار وشركات الوساطة التي كانت تستهدف مدّخرات المصارف التجاريّة وإدخالها بالتالي في دورة السوق.

ولحماية هذا الدور في لبنان أصدر المصرف المركزي تعاميمَ عديدة ولا يزال يتابع ذلك ليكون دور مصارف الأعمال مختلفاً عن المصارف التجاريّة والتشديد على المصارف الإستثماريّة القيام بدورها كمساهمٍ وكشريك في المؤسّسات التي تموّلها، وهي أكثر تخصّصاً من المصارف التجاريّة في عمليّة تشجيع وتنشيط التوظيفات والإستثمارات ودورها غير شبيه بالمصارف التجاريّة لجهة قبول الودائع مما يحتّم ضرورة تفعيل الأسواق الماليّة.

انعكاس توصيات بازل -٣ والتحدّيات أمام المصارف اللبنانيّة

هناك توصيات أو إصلاحات جديدة في اتفاقية بازل-٣ يرتقب العمل بها ضمن معايير لقواعد جديدة للعمل المصرفي، ترتكز على خفض الرافعة الماليّة وزيادة السيولة لدى المصارف، إضافةً إلى فرض سياسات تقشّف انطلاقاً من تعزيز القدرة على مواجهة مشكلات تتعلّق بتجديد الديون تكفل تصويب الإنحراف الذي أطاح بالقواعدَ الأساسيّة.

القطاع المصرفي أصبح اليوم أمام مواجهة معاييرَ جديدة من خلال التوصيات الجديدة لبازل-٣ وهي تضع معايير ترتبط بزيادات رأس المال. فالاهتمام بعمليّات الرسملة ستكون الداعمَ الأساسيّ لقدرات المصرف في مواجهة أيّ أزمةٍ ماليّة قد تحصل في المستقبل.

الإصلاحات أو التوصيات للإتفاقيّة الجديدة لن يكون لها تأثير كبير على المصارف اللبنانيّة لأن أغلب المتطلّبات موجودة أساساً من خلال تعاميم السلطات النقديّة والتي يتمّ العمل بها.

فالمصارف في لبنان تطبق بازل-٢ والذي ساهم في حماية المصارف اللبنانيّة من التقلّبات الطارئة ولكن كان للرقابة والتعاون مع المصرف المركزي دوراً أساسيّاً على هذا الصعيد.

المصارف اللبنانيّة تسعى دائماً إلى تعزيز رساميلها واحتياطاتها في موازاة

توسّع طبيعة وحجم موجوداتها، لا سيما المثقلة بأوزان مخاطر مرتفعة كالتسليفات للقطاع الخاصّ التزاماً باتفاقيّة بازل-٢ وتحضيراً للمطلوب في بازل-٣ لزيادة ثقة المودعين والمستثمرين بهذه المصارف.

كذلك يتمّ توسيع الرساميل من خلال فتح قاعدة ملكيّة المصارف أمام مساهمين جدد لبعض المصارف أو عبر إصدار أسهم عاديّة واسهم تفضيليّة وإيصالات الإيداع العموميّة والسندات القابلة للتحويل إلى رأس مال، من أجل إعطاء مساحة واسعة لزيادات رأس المال وتنشيط السوق الماليّة في لبنان والإنتقال بالمؤسّسات المصرفيّة إلى الجمهور والتحوّل إلى مصارف إقليميّة كبيرة من خلال دخول أسواق البورصة والتي لا بدّ من إعادة النظر في هيكليّتها وإمكانيّة تحوّلها إلى نظام القطاع الخاصّ وعدم ارتباطها بوزارة الماليّة بشكلٍ أساسيّ وتشجيع المصارف على إدراج أسهمها في البورصة وأن لا يكون ذلك مقتصراً على عددٍ قليل من المصارف.

إنّ دخول المصارف باسهم وسندات من شأنه إيجاد توازن لتنشيط حركة التداول وظهور سوق ماليّة حقيقيّة خصوصاً بعد إقرار قانون تنظيم وتفعيل الأسواق الماليّة الذي لا يزال يدرس في مجلس النواب.

- فيما خصّ عنصر السيولة المقترح في توصيات بازل-٣، لا تحتاج المصارف اللبنانيّة إلى إدخال تغييرات مهمّة، لأنه موجود في الأساس بناءً لتعاميم عديدة من السلطات الرقابيّة، فالسيولة المرتفعة لدى المصارف اللبنانيّة، رغم تأثيرها السلبي على الربحيّة، كان له الأهميّة وكان خطّ الدفاع الأول أمام الأزمة الماليّة، وقد اعتبرت نسبة فائض السيولة الأعلى مقارنةً بالمستويات المرجعيّة في المنطقة والعالم. وفي الوقت ذاته شكّلت السيولة المرتفعة محرّكاً مهمّاً لتدفق الرساميل في اتجاه القطاع المصرفي.

التحدّيات المستقبليّة للمصارف اللبنانيّة

بالرغم من أنّ العمل المصرفي اللبناني شكّل نموذجاً احتذي في الكثير من الأسواق المصرفيّة بعد الأزمة الماليّة العالميّة، وأنّ التطورات التي شهدها القطاع حتى الفصل الثاني من العام الحالي والإنجازات التي تحقّقت فيه تعكس استمراراً لفرص النموّ المستمرّ في المستقبل المنظور. لكن هذه الإيجابيّات والفرص تترافق مع عددٍ من التحدّيات الأساسيّة التي ستؤثر على وتيرة النمو وبشكلٍ خاص على الربحيّة بسبب انخفاض الفوائد، ممّا سيرتّب صعوبات أكبر على المصارف لتحقيق أرباح متأتّية من فرق الفائدة بين ما تسدّده من فوائد للمودع وما تتقاضى من فوائدَ على سندات الخزينة أي موازنة "Arbitrage" بحيث استفادت المصارف اللبنانيّة كثيراً من هذا الهامش، وبانتهاء هذه المرحلة بات على المصارف اتباع منهجيّة جديدة في عملها، من خلال التركيز على المزيد من التنويع في التسليف إلى القطاع الخاصّ وزيادة إيرادات الخدمات "Fee Income" والتي تؤدي دوراً مهمّاً في ربحيّة المصارف وتعزيز المنافسة لخدمة المستهلك وحمايته ممّا يتطلّب تطوير وخلق خدمات ومنتجات جديدة، وهذا ما يقوم به عدد كبير من المصارف ممّا أدّى إلى ارتفاع التسليفات مقارنةً بالسنة الماضية.

كما أنّ الإهتمام بعمليّة الرسملة التي ستكون الداعم الأساسي لقدرات المصرف لمواجهة المخاطر التسليفيّة.

إنّ توفر فرص الإقراض الجيّدة لكافة القطاعات أمرٌ يتطلّب جهداً وتحدّياً في ظلّ التشدّد المتزايد في إدارة المخاطر التي تفرضها المعايير المصرفيّة الجديدة.

- التوسّع للمصارف والتواجد خارج الحدود اللبنانيّة لدعم النموّ المستقبلي والبحث عن فرصٍ جديدة لتطوير نشاطها واستغلال مواردها المتعاظمة ليؤسّس ذلك لمرحلة جديدة يكون للمصارف اللبنانيّة بعدٌ إقليميّ. علماً أنّه يوجد عدد من المصارف فتحت فروعاً أو مكاتب تمثيل ومؤسّسات تابعة لها في الدول العربيّة والإفريقيّة والأوروبيّة وأميركا الجنوبيّة وتحقق مداخيل تصل إلى ٢٠ في المئة من دخلها الإجماليّ.

- ومن التحديات المهمّة أيضاً، ارتباط فرص النشاط المتاحة بأداء القطاعات الأساسيّة والإستقرار السياسي والأمني وهو الركن الأساسي للنموّ الإقتصادي، إضافةً إلى تحدّيات المنافسة المتزايدة داخل القطاع المصرفي والتطورات في أسواق النقد المحليّة والعالميّة وانعكاسها على أسعار الفائدة.

- أهميّة مضي الحكومة في عمليّة تسريع برامج الإصلاح الشامل وتقليص حجم الدين وخدمته لتحسين التصنيف السيادي للدولة ممّا يرفع سقف تصنيف المصارف ويعزّز دورها وانتشارها

داخلياً وإقليمياً وعالمياً. والدخول في مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص PPP والتي تتمتّع بمكونات الجدوى الإقتصاديّة والماليّة المطلوبة وبالتالي تكون مجدية ومربحة لتمويلها. فالوضع المالي السليم للمؤسسات المصرفية يرتبط بسلامة المالية العامة للدولة وسلامة الاقتصاد الكلي الذي تعمل ضمنه مؤسسات القطاع الخاص.

هل تكفل الإصلاحات أو التوصيات الجديدة لبازل-٣ بعدم انهيار المصارف إذا حدثت أزمة ماليّة عالميّة جديدة. وهل النسخة المحسّنة لبازل-٣ سوف تتصدّى لبعض جوانبَ الضعف في بازل-٢ والتي سمحت بوقع الأزمة الماليّة، ولها المقدرة على تحصين المصارف لتصبح أكثر قوة واستقراراً في مختلف أنحاء العالم. أم إنّ الاتفاقية الجديدة لن تشكّل خطورةً على المصارف الكبيرة ولا تعرقل أرباحها فيما تهدد المصارف الصغيرة، التي ستضطرّ إلى تخفيض القروض ورفع سعر الفائدة مما يؤثّر على وجودها وقدرتها على المنافسة.

هل يمنع فرض الرسملة الإحتياطيّة المرتفعة، من ٢ في المئة إلى ٧ في المئة حسب بازل-٣، إلى عدم مخاطرة المصارف بالإستثمار في أصول تتمتّع برافعة ماليّة كبيرة فيما يهدّد ذلك بخسائرَ كبيرة في حالً تراجع قيمة هذه الأصول. خصوصاً لدى المصارف الأميركيّة التي تلجأ إلى المشتقّات الماليّة والتي يمكن التلاعب بالقيمة الظاهرة لاستثمارات المصرف.

لقد كشفت الازمة الحالية نقاط الضعف في نشاطات عديدة لعمل تلك المصارف، أهمها الإستثمارات العالية المخاطر بهدف تحقيق الربح السريع والقصير المدى. ونقاط ضعف في إدارة السيولة ومتطلبات رأس المال، بحيث أن عدداً منها لم يكن يتمتع بمعدل كفاية جيدة لمواجهة المخاطر وهو ما يتناقض أساساً مع متطلبات بازل-٢ لناحية الإلتزام بالتطبيق ووجود الرقابة الفعّالة. مما يوجب إعادة النظر بالتشريعات والمعايير الناظمة لعمل المصارف والمؤسسات المالية.

إنّ القراءة للتوصيات، والتي ستكون بمثابة قوانين وتشريعات للعمل المصرفي تحت عنوان بازل-٣، مهمة، ولكن يبقى التنفيذ الفعّال والتطبيق السريع هو الاهم ومراقبة هذه التوصيات من خلال أجهزة وهيئات الرقابة ذات المستوى المهني العالي. فالرقابة قادرة على سدّ ثغرات القوانين أحياناً لكن مقرّرات بازل-٣، مهما تكن شموليّتها وجودتها وقوّتها، دون وجود آليّات الرقابة الفعالة وحسن التطبيق ستبقى تحت عنوان "وهم الإصلاح" لتحصين المؤسسات المصرفية من أي أزمات مالية محتملة.

نقليات الجزائري ش.م.ل
الميزانية العمومية 2009/12/31

الأصول		الخصوم	
112,483,380	خلو مكتب	100,000,000	الرأسمال
215,453,090	صافي سيارات وأثاث وادوات	3,021,326	احتياطي قانوني
6,032,000	مساهمات في شركات	446,927,023	مؤونات تعويض نهاية الخدمة
31,633,075	تأمينات	1,399,164,041	ذمم مختلفة
2,755,275,425	ذمم مختلفة	1,874,617,690	بنوك دائنة
354,111,924	مصاريف محتسبة مسبقاً	1,013,828,562	ايرادات وأعباء مستحقة
478,394,559	صندوق ومصارف	2,826,743,600	ذمم أطراف مقربة
		(3,710,918,789)	النتائج المدورة
3,953,383,453		3,953,383,453	

أعضاء مجلس الادارة
- منى عبد السلام بو عزه بوارشي
- فؤاد نصري بوارشي
- عبير فؤاد بوارشي
- جواد فؤاد بوارشي
- هبة فؤاد بوارشي
- شركة جيفو ماريتيم اند ترانسبورت ليميتد ش.م.م.
- الفريق المتحدة للخدمات اللوجستية والتجهيزات ش.م.م.

مفوضي المراقبة
- جرانت ثورنتون
- الخبيرالأستاذ غازي الهبري

المحاسب المجاز

THE CERTIFIED ACCOUNTANT

Published by
The Lebanese Association of
Certified Public Accountants

العدد الثاني والأربعون - ٢٠١٠

اتفاقية بازل - ٣
إصلاح الخلل الذي سمح
بالأزمة المالية العالمية

تفعيل الأستثمارات المالية
البينية في العالم العربي

IASB News

IFAC News

CORPORATE
GOVERNANCE
IN BANKS

The Evolution
of SMPs

La gestion des petits
et moyens cabinets

الملف الخاص:
ملف القوانين